على هامش اللجوء السياسي لبعض سفراء العراق

الكسب الاعلامي ليس بديلاً للعمل الميداني الداخلي، ولا يعفي المؤتمر الوطني من ضرورة المراجعة

كان اعلان السفيرين الشاوي والجبوري عن انضمامهما للمعارضة العراقية في مؤتمر صحفي نظمه المؤتمر الوطني العراقي الموحد، حدثا اعلاميا ذا مغزى سياسي للمعارضة العراقية بالدرجة الاولى.

لقد سبق، خلال السنوات الثلاث الماضية، وان انضم للمعارضة عدد من السفراء والدبلوماسيين العراقيين (ارشد توفيق، سفير العراق في اسبانيا، صفاء الفلكي، سفير العراق في هولندا، عبد الستار الدوري، سفير متقاعد في براغ) وعلى الرغم من ان كل هولاء من البعثيين العاملين او السابقين، وينتمون للطائفة السنية التي طالما تحدثت الاوساط الاجنبية والعربية عن غيابها في المعارضة العراقية. ومع ذلك لم يحظ خروجهم وانتماءهم للمعارضة بالاهتمام الذي اولاه الاعلام الغربي للجوء الجبوري والشاوي. ومع كل احترامي للأخيرين فان اهتمام الغرب بهما يعود بالدرجة الاولى للجهة المعارضة التي استظلا بها، اي المؤتمر الوطني العراقي الموحد، وهي المظلة السياسية التي برعاها الغرب وتبناها امريكا تحديداً. فياترى كيف سيكون استقبال الاعلام الغربي لهما لو التجأ السفيران الى ايران او سوريا بدلا من بريطانيا ؟؟

ان حقيقة لجوء السفيرين، لاتتجاوز قرار شخصي وانساني، لرجلين عملا وخدما نظام سياسي اكثر من عقدين وتولا مناصب وزارية وسياسية هامة، واستمرا في خدمته ما داما يعيشان في الخارج، ولكن عندما فرض النظام عليهما الخيار بين العودة للعراق للعيش في ظل الارهاب وبين البقاء في الخارج، جاء قرارهما - بعيدا عن اي بطولة - لصالح حياة الحرية في الخارج، وهذا خيار منطقي. فتوقيت اللجوء فرضه النظام بمطالبتهما بالعودة، الامر الذي جعل خيارهما في اسلوب اللجوء محدودا وهنا لعب المؤتمر الوطني العراقي ورقة الوساطة لهما مع دول الغرب ليجيرهما لصالحه وهذا ثمن ما كان بمقدور السفيرين تحاشيه، فكان زواج ضرورة وليس خيارا مستحباً.

ان هذا التشخيص يرد لحد كبير على تساؤل البعض : لماذا لم يخز السفيران قبل ذلك لصالح المعارضة، واسمح لنفسي واقول أي معارضة كانا سينحازا لها ؟؟ لجنة العمل المشترك التي عقدت مؤتمر بيروت والتي مالبثت ان تلاشت، ام الجبهة الكردستانية، او المجلس الاعلى في ايران، او بقايا الشخصيات القومية العربية المتنافرة فيما بينها والعاملة تحت اسم لجنة التنسيق القومي في دمشق، ام جماعة المؤتمر التداولي، او ماكان سابقا الوفاق الوطني وانشق على نفسه مرارا؟ واخيراً وما هو حال من انحاز اليهم سابقاً ؟

ليس المقصود من هذا العرض الدفاع عن السفيرين اللاجئين للمؤتمر الوطني، او جلد الذات او تقريع المعارضة لاننا جميعا - وانا منهم - مسؤولون عن هذا الحال من التداعي في العمل الوطني العراقي. ومن ينتقد المعارضة بغرض

تبييض صفحة النظام الدكتاتوري في العراق لايختلف عن المتحالف حتى التبعية للأجنبي باسم محاربة صدام حسين.

ان من ينتقد الجبوري والشاوي على تأخرهم في الانحياز للمعارضة عليه ان يسأل نفسه ماذا فعل هو من اجل تحرير العراق من الدكتاتورية والتبعية. ومن كان منهم بلا خطيئة فليرجمهما اولاً.

- صحيح ان لجوء السفيرين وغيرهم للخارج من رموز النظام سوف لا يسقط النظام غداً، ولكنه بذات الوقت دليل على تصدع النظام وتداعيه وبدل مراجعة القيادة السياسية الحاكمة في بغداد لنفسها تهرب من مواجهة الحقيقة من خلال كيل الاتهامات في وقت يتحين البعض منهم داخليا فرصة مشابهة للخلاص.

- بدون شك حقق المؤتمر الوطني نصرا اعلاميا، كان بأمس الحاجة اليه في ظروف التداعي التي يعيشها (انظر محظر اجتماع المجلس التنفيذي المنعقد في آيار 1993)، وبتعاون الاعلام الغربي معه استطاع ان يعيد للصدارة، على ا لاقل اعلاميا، الشأن العراقي المعارض.

- بقدر نجاح المؤتمر في استيعاب العناصر العراقية اللاجئة سياسيا وتوظيفها عملياً وليس اعلاميا فقط وتوفير سبل الاقامة والعيش لها، سينجح في كسب المزيد من العناصر وبالتالي تداعي ماكنة النظام الدبلوماسية. ولكن تحول امثال الشاوي والجبوري بعد اشهر او اسابيع لمجرد فقاعة اعلامية سيفت في عضد العناصر الاخرى التي لاتزال تناوىء النظام سرا، وتنتظر فرصة للاعلان.

- ولكن يجب ان لا يقع المؤتمرالوطني في خطأ اعتماد العمل الاعلامي بديلا عن العمل الميداني، ليصبح عمله اقرب الى الجعجعة بدون طحين. وهذا الانتعاش المعنوي يجب ان يستغل من اجل عقد الجمعية الوطنية للمؤتمر بموعدها المقرر حسب النظام الداخلي (في اكتوبر القادم) من اجل تقييم نشاط المؤتمر وتركيبته التنظيمية والقيادية. ان البيان الصادر عن الاجتماع المشترك للمجلسين الرئاسي والتنفيذي للمؤتمرالوطني في اواخر تموز الماضي، يعكس خللاً في اداء المؤتمر خاصة اذا ما عرفنا ان النصاب المطلوب لعقد الاجتماع لم يتم الا في اللحظة الاخيرة، بسبب تغيب الكثير من الاسماء التي ارادت وجاهة المناصب دون عناء الواجب.

- ولايزال الرقم الكردي هو الحاسم في معادلة المؤتمر الوطني العراقي، وتبقى الخصوصية الكردية تفرض ظلالها على تحرك المؤتمر ونهجه السياسي، كما لم يستطع الطرف العراقي العربي المعارض -القومي او الاسلامي- تفهم وبالتالي التجاوب مع المخاوف والمشاغل الكردية بصدق وايجابية، فالكردي يرى وراء تردد حلفائه في المعارضة العراقية من عرب واسلاميين تجاه دعوته للفيدرالية ضغوطا اقليمية اكثر من كونها تعبيرا عن مخاوف وطنية عراقية. وتشخيص رئيس المجلس التنفيذي، د. احمد جلبي، يعبر عن هذه الحالة حيث يقول "نحن في معركة شرسة مع صدام ومعركة اقل شراسة مع الدول الاقليمية التي تخشى الديمقراطية والتعددية والاخوة العربية الكردية، وهي لاترتاح لأي حركة شعبية للتغيير وتريد حركة محدودة او انقلاب قصر. وهذا هو سبب ما نعانيه" (محضر اجتماع المجلس التنفيذي -

لندن ايار 1993). وبدلاً من ان يستخلص الجلبي من ذلك ضرورة التوجه لتعبئة الشعب العراقي في اطار جبهوي يستند لارادة الشعب العراقي اولا، يذهب رئيس المجلس التنفيذي ليقول "ان اهم حليف لنا على الصعيد الدولي هو امريكا التي قامت بنشاط غير عادي مع دولة حليفة لها هي السعودية واستطاعت ان تزيل التحفظات الموجهة ضد المؤتمر، ان تحركنا هو ضمن مخطط امريكي للتأثير على السعودية لدعم المؤتمر".

- ان فقدان المؤتمر الوطني للقاعدة الشعبية علي ارض الوطن يجعله اكثر عرضة للضغوط الخارجية. ومحاولة قادة المؤتمر الخروج من نفوذ الدول الاقليمية بتجيير ارادتهم للقرار الامريكي، لايبشر بحل وطني عراقي لهذا المأزق، خاصة وان القرار الامريكي تحكمه مصالح وعوامل ليست بالضرورة لمصلحة الديمقراطية في العراق (راجع مذكرة اكثر من 80 عضو كونغرس امريكي احتجاجا على استضافة لاجئي رفحا الى الولايات المتحدة).

المطلوب عراق في كردستان وليس كردستان في العراق

احد اهم وسائل الخروج من هذا المأزق هو في التوجه نحو بناء قاعدة شعبية عراقية مقاتلة داخلية من خلال تحالف القوى السياسية على ارض العراق، انطلاقا من كردستان العراق ودون وصاية كردية او فئوية خاصة. وبقدر تحول كردستان الى نموذج عراقي حر ديمقراطي، يسهل الطريق نحو انتقال المعارضة من المنافي الى ارض الوطن. على الرغم من الخطوات الديمقراطية التي شهدتها كردستان العراق، وهذا امر يجب عدم الاستخفاف به اطلاقا، الا ان القيادة الكردية والتي تتحمل مسؤوليات خاصة وصعبة جدا، امامها فرصة قد تصبح تاريخية اذا ما استطاعت استيعاب القوى السياسية العراقية الاخرى من خلال اعطاء الاولية لعراقية الحل.

- ان القيادات الكردية طالما صرحت بضرورة انتقال المعارضة العراقية لشمال العراق ولكن الامر يجب ان يتجاوز التصريحات الى العمل الجاد لمناقشة وتنفيذ الامر من خلال توفير المستلزمات الضرورية لذلك، ابتداءً من حرية العمل والامان. فالاعتداءات التي تعرض لها البعض (مقتل عناصر من الحزب الشيوعي) لا توحي بالطمأنينة. وبالطبع لأعوان نظام بغداد مصلحة في عدم الاستقرار في الشمال وتشويه الصورة الامنية. الامر الذي يزيد من ضرورة فتح كردستان لكل العراقيين المناهضين للدكتاتورية، وبتحول كردستان الى ساحة عمل سياسي عراقي وطني تضمن لكردستان مكانتها الحرة في عراق المستقبل، كما يُسقط نضال العراقيين المشترك من عرب واكراد واقليات اخرى، دعاوى القوى الاقليمية بانفصالية اكراد العراق.

- ان التواجد السياسي الفعلي للمعارضين العراقيين على ارض العراق في كردستان، سيحرر اولئك الذين حكمت عليهم ظروف اللجوء بالتبعية، كما تسقط بيد الدكاكين السياسية بيع النفاق السياسي بتمويل اجنبي.

- ان توفير حرية العمل السياسي العراقي المعارض في كردستان ستضع جدية ومصداقية القوى والاحزاب العراقية غير الكردية على محك عملي. وانطلاقا من ذلك سيكون الطريق مفتوحاً من اجل بناء جبهة وطنية عراقية تنقل المؤتمر الوطني العراقي الموحد الى صفة المؤتمر الوطني العراقي الشعبي.

- ان الانتقال الى العمل داخل العراق لايلغي دور العمل السياسي الخارجي، وليس في كلامي مايدعو الى ذلك، بل ان ثقل التمثيل الخارجي يكتسب قيمته من تواجد التنظيمات والقواعد في الداخل.

- اذا كان انتقال المؤتمر الوطني من صيغة فيينا الى صيغة اربيل خطوة ايجابية فان الوقت حان للانتقال الى صيغة شعبية جماهيرية تنبثق عنها قيادات مستعدة للتضحية وتملك ثقة المواطن العراقي.

وحدة المعارضة العراقية لايخلقها حوار الصالونات او اروقة السفارات الاجنبية، بل العمل على الارض مع الانسان العراقي ذو المصلحة بالحرية والامن والاستقرار والتحرر من الجوع، بعيدا عن اي تبعية او عمالة للأجنبي.

(الملف العراقي، العدد 21 - آيلول 1993)